أهمية العلاقات الخليجية - الإيرانية لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة

د. محمد حسن خليفة(*)

لمحة عامة عن العلاقات الخليجية – الإيرانية

تكتسب العلاقات الخليجية – الإيرانية أهمية كبيرة في المنطقة، تؤكدها الإمكانيات والقدرات والموارد الغنية، التي تشكل مادة أساسية لبحث السبل الآيلة إلى استقرار تلك العلاقات بهدف التنمية، ونظرة عامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي الذي يقدر بنحو ١,٦ تريليون دولار سنوياً، تمثل ٤,١٪ من الاقتصاد العالمي، والناتج المحلي الإجمالي لإيران المقدر لعام ٢٠٢١ بحسب تقرير لصندوق النقد الدولي بنحو تريليون دولار سنوياً، يعتبر دافعاً لإرساء قواعد التفاهم والحوار بين الطرفين، كما أن الاحتياطي النفطي لدول المجلس الذي يقدر بنحو ٤٩٦ مليار برميل واحتياطي إيران من النفط المقدر بنحو ١٥٧ مليار برميل يضيف ميزة أخرى على أهمية التعاون، بالإضافة إلى الاحتياطي الهائل من الغاز الطبيعي المقدر في دول مجلس التعاون مجتمعة بنحو ٤٨ تريليون متر مكعب وفي إيران بنحو ٣٣ تريليون متر مكعب، وإذا أضفنا الموارد البشرية والاقتصادية للعراق، فإننا نتكلم عن منطقة قادرة على تحقيق استقرارها بالتعاون، وتطوير اقتصاداتها وتأدية دور ريادي على صعيدي المنطقة والعالم.

تعاني إيران عوائق عديدة في علاقتها مع العرب، وخصوصاً، الدول الخليجية، وبعض هذه العوائق بنيوية، فبصفتها دولة كبيرة غير عربية، يُنظر إلى إيران على أنها تشكل تهديداً محتملاً، ولهذا السبب تواجه صعوبة في اختراق التضامن العربي التلقائي خلال الأزمات، إذ إن أي نزاع مع إحدى الدول العربية يصبح نزاعاً مع الكل، كما في حالة الجزر المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة (جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، وللسبب نفسه أي نفوذ إيراني في العراق غير مرغوبة من قبل الدول العربية، مهما كانت صيغة النظام في

(*) دكتوراه في العلاقات الدولية والدبلوماسية ومحاضر في الجامعة اللبنانية والجامعة الإسلامية في لبنان.

إيران والعراق، ومهما كان وضع العلاقات العربية – الإيرانية[١].

وعلى الرغم من ذلك، فإن الأقطار الخليجية وإيران متجاوران جغرافياً، وهناك مصلحة لكل منهما في استقرار هذه البقعة الجغرافية، التي تتمتع بموقع استراتيجي يشكل نقطة مواصلات بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، كما تختزن في باطنها ثروة نفطية وغازية تشكل العصب الرئيس للصناعة في الدول المتقدمة، ومورداً مهماً، وسلعة تحتل الميزة الفعالة لباقي القطاعات الاقتصادية، والتي يمكنها أن تحدث تنمية حقيقية في اقتصادات دول المنطقة.

بدأت العلاقات الإيرانية – السعودية تشهد تطوراً ملحوظاً بعد وصول الرئيس محمد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية في العام ١٩٩٧، حيث تمثل هذا التطور في تبادل الزيارات بين الدولتين، وهذا التحسن السريع في العلاقات، جاء نتيجة سعي سعودي حثيث ومدروس إلى التقارب مع إيران، كما أن هناك مؤشرات تدل على أن المساعي السعودية للتقارب، قد سبقت بفترة وصول الرئيس خاتمي إلى السلطة، بعد أن هيأ حياد إيران في حرب تحرير الكويت الأجواء المناسبة، لحصول تحول في علاقات إيران بالدول العربية الخليجية[٢].

فمرحلة النضوج والتعاون مع دول مجلس التعاون، كانت في عهد الرئيس السابق محمد خاتمي، كما أن الرئيس محمود أحمدي نجاد لم يولِ في بداية عهده أية أهمية للعلاقات الخليجية الإيرانية، لكنه أدرك مؤخراً أهمية دول مجلس التعاون لإيران[٣]، ويعدّ انتخاب الشيخ حسن روحاني (١٤ حزيران من العام ٢٠١٣)، مؤشراً مهماً على إمكانية فتح أبواب التواصل والحوار مع تلك الدول، باعتبار الرئيس الإيراني الجديد يملك رصيداً كبيراً في علاقاته الخليجية، يمكنه أن يستخدمها لتقريب وجهات النظر، والانطلاق بجرأة نحو بناء صروح الثقة بين الجانبين، لكن التعقيدات التي أحدثتها الصراعات في المنطقة، غيبت آفاق الحوار والتقارب، وسادت لغة التخاصم والتنافس والعداء بين الدولتين التي أبدلت أجواء التفاؤل، والتي تفرض بذل مجهودات كبيرة لإعادة الأمل بقيام تعاون مثمر ومفيد للبلدين، ما ينعكس إيجاباً على أكثر من صعيد.

وبالرغم من المراحل الصعبة التي مرّت بها العلاقات الخليجية - الإيرانية، فإن بوادر التعاون عادت لتلوح في الأفق، مع استمرار المفاوضات بين السعودية وإيران، ما يساهم في تحقيق المصالح المشتركة لدول منطقة الخليج، كما أن عناصر الجغرافيا والتاريخ تحتّم وجود سياسات إقليمية موحدة في مجالات التعاون المتعددة.

تطور العلاقات الاقتصادية مع إيران

تدفع صورة العلاقات المتوترة بين إيران والخليج، إلى التساؤل حول كيفية احتفاظ الطرفين، بواقع وروابط اقتصادية فعالة، على الرغم من الخلافات السياسية التي وصلت إلى حد احتلال إيران للجزر الإماراتية، ورفضها الانسحاب منها أو حتى التفاوض بشأنها.

فبعض الدول الخليجية تحكمها علاقة تنافر مع إيران (حالة البحرين وإمارة أبو ظبي)، وبعضها الآخر تحكمه علاقة تعاون فعالة معها

(١) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧، ص ١٨٤.
(٢) نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية، الطموحات الامبراطورية، ط١، المكتبة الدولية، لبنان، ٢٠٠٧، ص ١٨٧–١٨٨.
(٣) مهران كمرافا، ندوة العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة – قطر، ٢ و٣ كانون الأول ٢٠١٢.

(حالة قطر وسلطنة عُمان وإمارة دبي)، أما بعضها الثالث: تحكمه علاقة فتور (حالة السعودية)، ومن أهم المجالات التي يمكن أن تعكس واقع هذا التباين في العلاقات بين دول المجلس وإيران، هي مجالات التعاون الاقتصادي والاستثمار وعلاقات التبادل التجاري، التي تفرض واقعاً عملياً مغايراً لذلك الواقع، الذي تفرضه كثافة التفاعلات السياسية.

ذكر التقرير الاستراتيجي السنوي، الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والإعلام في حزيران من العام ٢٠٠٩، أن قطاع المقاولات الإيراني قد استثمر في الإمارات، ما يقرب من ملياري دولار في مشروعات مختلفة، وبحسب التقرير أيضاً بلغت الصادرات الإيرانية غير النفطية للإمارات خلال العام ٢٠٠٧، ما قيمته مليار و٦٧١ مليون دولار، كما أن ميزان الواردات الإيرانية من الإمارات خلال العام نفسه، مثل أعلى نسبة بين الدول التي استوردت إيران منها، كما أشارت الأرقام الحالية إلى تقديرات قاربت الـ ١٤ مليار دولار قيمة التبادل التجاري بين الطرفين، بالإضافة إلى أن (٧٥٪) من واردات إيران من الوقود تمر عبر الإمارات، وتمثل دول الخليج البوابة الرئيسة للصادرات والواردات الإيرانية.

ولطالما شكلت دبي الرئة التي تتنفس بوساطتها إيران، فاهتمامات العمل بين ممثلي السلطات الإيرانية ورجال الأعمال الغربيين كانت تتم في دبي، والمنتجات التي تضيق على استيرادها إيران كانت تتم عبر دبي، والاعتمادات لتعزيز المستوردات كانت تنجز في الإمارة، وتالياً كان هناك تكامل نشط بين إيران ودبي، ولم تظهر حساسيات سياسية بين الطرفين كما كانت الحال مع البحرين و"أبو ظبي"، بسبب الجزر الثلاث التي تحتلها إيران، والتي تعدّها الإمارات واقعة في مياهها الإقليمية(٤).

ولم تخف الإمارات هذا الأمر، فقد أكّد وزير الاقتصاد الإماراتي، سلطان المنصوري، صراحة أن حجم التبادل التجاري بين بلاده وإيران بلغ ١٧ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٤، في حين قُدّر حجم هذا التبادل التجاري بـ ١٥,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣، و١٧,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٢، و٢٣ مليار دولار في عام ٢٠١١، و٢٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠.

في الثالث من كانون الثاني ٢٠١٦، كان المشهد غامضاً ومتناقضاً حينما خرج عادل الجبير، وزير الخارجية السعودي، معلناً قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الرياض وطهران؛ على خلفيّة الاعتداء على مقر الدبلوماسية السعودي في الداخل الإيراني.

وفي اليوم نفسه قطعت البحرين علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، واستدعت كل من قطر والكويت سفيريهما في طهران، بينما اكتفت الإمارات بتخفيض تمثيلها الدبلوماسي في طهران من سفير إلى قائم بالأعمال، دون أن تتأثر العلاقات التجارية بين البلدين أو يصيبها ضرر.

وبالرغم من ذلك، فقد أظهرت الإحصائيات والتقارير الرسمية أن قيمة التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠١٧ قدرت بنحو ١١ مليار دولار، من بينها ٦ مليارات دولار صادرات إيرانية إلى الإمارات، وتحتل بذلك إيران المرتبة الرابعة في قائمة الشركاء التجاريين للإمارات،

(٤) مروان اسكندر، وآخرون، تطور دبي وأزمتها، حلقة نقاشية حول أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجياً وعربياً، مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت التي عقدت بتاريخ ١٤ كانون الثاني ٢٠١٠، المستقبل العربي، العدد ٣٧٢، بيروت، لبنان، شباط ٢٠١٠، ص ٨٠.

فيما تعتبر الأخيرة الشريك التجاري العربي الأول لإيران.

كما أكدت مصادر إحصائية رسمية أن رجال الأعمال الإيرانيين يملكون رأس مال يقترب من حدود ٣٠٠ مليار دولار في الإمارات، لتتراوح بذلك ثروة الجالية الإيرانية في الإمارات ما بين ٢٠٪ و٣٠٪ من حجم ثروة الأصول المادية في الإمارات. وإلى جانب العامل الاقتصادي الذي يحتل أهمية كبرى في ترميم العلاقات، لفت خبراء ومحللون إلى أنه لا يمكن التغافل عن أنه في ظل الانسحاب الأمريكي مؤخراً من المنطقة تولدت حالة من الفراغ السياسي الذي لا يمكن سدها إلا بالتفاهم بين دول المنطقة أو التنافس والتصادم فيما بينها. ولذلك ومع تمدد رقعة النفوذ الإيراني ارتأت الإمارات في مقدمة بلدان الخليج فتح "صفحة جديدة" بالعلاقات مع إيران.

ومنذ فرض العقوبات الدولية على إيران كانت الإمارات، وإمارة دبي تحديداً، بمنزلة المنفذ الرئيسي للاقتصاد الإيراني وللجزء الأكبر من الواردات التي يحتاج إليها.

عملت دبي كمنطقة ترانزيت للتجارة الإيرانية، ولم يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ، بل وصل إلى حدّ تأكيد العديد من التقارير والتصريحات الرسمية الأميركية أن الكثير من الشركات العاملة في تجارة إعادة التصدير في دبي كانت ممراً رئيسياً لعبور بعض المكوّنات ثنائية الاستخدام المدني- العسكري، التي أسهمت في تمكين إيران من مواصلة تطوير برنامجها النووي.

وفي أيار من العام ٢٠١٧، استعادت إيران نحو ٤ مليارات و١٥٠ مليون دولار من مستحقاتها من شركة "إينوك" الإماراتية.

ويقيم في الإمارات أكثر من نصف مليون إيراني، ما يجعلهم أكثر الجاليات المقيمة في البلاد عدداً، وتنشط هناك ١٠ آلاف شركة للإيرانيين تعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة مثل تجارة التجزئة والعقار.

ويشهد قطاع الطيران حركة نشيطة بين البلدين؛ حيث توجد بينهما أكثر من ٢٠٠ رحلة طيران أسبوعياً[٥]

كما أن هناك تقديرات أن حجم التبادل التجاري بين إيران والدول الخليجية يبلغ أكثر من ٣٠ مليار دولار، وأن دولة الإمارات وسلطنة عُمان تأتيان في مركز الصدارة لتجارة إيران مع هذه الدول، ما يؤكد إمكانية التعاون في مجالات عديدة في منطقة الخليج وتحديداً بين الدول الخليجية العربية وإيران، وامكانية انضمام العراق إلى هذا التعاون، ما يوسّع من فرص استقرار تلك المنطقة.

لكن بسبب انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق النووي الموقع في نيسان ٢٠١٥، وفرضها عقوبات قاسية بحق إيران، وعدم مقدرة الدول الأوروبية مواجهة تداعيات هذا الانسحاب، خاصة في ظل المفاوضات بين الجانبين الأوروبي والإيراني لفتح قناة مالية للتعامل بينهما، تراجعت الحركة التجارية لإيران مع العديد من الدول، ومن بينها الإمارات التي تميزت رغم الخلافات بعلاقاتها الاقتصادية القوية مع إيران، وما زاد من تعقيد الوضع، ممانعة البنوك في الإمارات بما فيها بنوك دبي للعمل مع الإيرانيين، خوفاً من تعريض نفسها لتدابير قانونية أميركية، كما أن انخفاض قيمة الريال الإيراني بنحو ٧٠٪ مقابل الدولار

(٥) يوسف حسين، الإمارات وإيران، شقاق في السياسة وعناق في الاقتصاد، الخليج أونلاين، ١٦ أيار ٢٠١٨.

الأميركي في العام ٢٠١٨، جعل التعامل مع إيران محفوفاً بالمخاطر.

وتوضح بيانات صندوق النقد الدولي، أن ٢٩٪ من واردات إيران التي بلغت قيمتها ٧١,٥ مليار في العام ٢٠١٧، مرت عبر دولة الإمارات غالبيتها العظمى عن طريق دبي، التي لا تكشف عن بيانات التجارة مع إيران في حينها.

وكشف رئيس غرفة التجارة الإيرانية الإماراتية المشتركة، أن قيمة التبادل التجاري بين البلدين في العام ٢٠٢١ بلغت ١٥ مليار دولار، مع وجود رغبة في زيادة الصادرات والاستيراد، وبما يتيح لهما في ظل الخطط المحددة بلوغ قيمة ٣٠ مليار دولار في مجال التبادل التجاري بحلول عام ٢٠٢٥.

وخلال العام ٢٠٢٠، بلغ حجم الصادرات إلى الإمارات ما يعادل ٣,٣ مليارات دولار، وحجم الواردات منها ٦,٣ مليارات دولار، ليصل إجمالي ميزان التبادل التجاري إلى نحو ٩,٦ مليارات دولار، لتصبح الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لإيران بعد الصين، وفق الغرفة التجارية الإيرانية.

وفي عام ٢٠١٩، شهدت العلاقات بين أبوظبي وطهران تحسناً ملحوظاً، حيث اتفقت في تموز من العام نفسه، على ضرورة تعزيز العلاقات الدبلوماسية وضمان أمن مياه الخليج، ما انعكس إيجاباً على العلاقات الاقتصادية الجيدة أصلاً. وإيران، تعول كثيراً على إقامة علاقات مع دول الجوار تحديداً، تُمكنها من تخفيف الأعباء الاقتصادية الجاثمة على صدر الاقتصاد الإيراني المنهك أصلاً من جراء العقوبات، وتراجع صادرات النفط الإيرانية.

ولا بد من الإشارة في هذا المجال، أن إيران دولة لها وزنها الاقتصادي، وتملك إمكانيات كبيرة، يمكن أن تفيد دول مجلس التعاون في التعاون معها، فالتقديرات تشير إلى أن احتياطات إيران النفطية تبلغ ٩٥ مليار برميل، ما يعني أنه لا يوجد ما يفوقها سوى احتياطات السعودية، التي تبلغ احتياطاتها نحو ٢٦٠ مليار برميل، وكندا التي تبلغ احتياطاتها ١٧٠ مليار، وربما العراق الذي تبلغ احتياطاته نحو ١١٥ مليار برميل، والأهم من ذلك أن احتياطات إيران التي لم يتم اكتشافها بعد، ربما تكون أكبر، وفي ظل التوقعات لحجم الاكتشافات المستقبلية، فإن آمال إيران في زيادة طاقتها الإنتاجية، قد تبلغ ٧ ملايين برميل يومياً بحلول العام ٢٠٢٤ (ارتفع حجم إنتاج النفط الإيراني خلال العام ٢٠٢١ بنسبة ٢١٪ مقارنة بالعام ٢٠٢٠، حيث بلغ نحو ٢,٤ مليون برميل يومياً حسب تقرير منظمة الدول المنتجة للنفط).

وإلى جانب النفط، توجد في إيران أيضاً احتياطات ضخمة من سلعة أخرى، تكتسب قيمة متزايدة بسرعة كبيرة للعالم الخارجي، ألا وهي الغاز الطبيعي، وتشير التقديرات إلى أن إيران تملك احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي، وهي الثانية بعد روسيا من حيث حجم الإنتاج (نحو ٢٥٠ مليار متر مكعب في العام ٢٠٢١) وكذلك تأتي بعد روسيا أيضاً من حيث الاحتياطات (نحو ٣٣٧٢١ مليار متر مكعب)، ويزداد إنتاجها كل عام بشكل ملحوظ، وتمتلك إيران بشكل واضح إمكانية هائلة كلاعب رئيسي في مجال الغاز الطبيعي، وخصوصاً، إذا ما تم اكتشاف احتياطات مهمة، كما يتوقع معظم الخبراء المستقلين[٦].

(٦) روجر هاورد، نفط إيران، ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، ط١، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧، ص ١٨–٢٠.

استمر التعاون القطري – الإيراني في مشاريع عديدة، أهمها تلك المتعلقة بتزويد قطر بالمياه العذبة من إيران، وتم التوقيع على اتفاقيات عديدة بين البلدين، ما يدلّ على المصالح المشتركة لدول منطقة الخليج، وهذا التعاون لا يمنع حل مشكلة الجزر الإماراتية العالقة، بالطرق السلمية، وبتدخل أطراف مؤثرة للقيام بمساعٍ حميدة، وتقريب وجهات النظر، وبحال تعذر الحل، الاحتكام إلى أي جهة يوافق عليها الطرفان، فلا يجوز إبقاء حالة التأزم وعدم الثقة بين مجلس التعاون وإيران إلى ما لا نهاية، وتعليق جميع مجالات التعاون والتواصل بسبب قضية الجزر على أهميتها.

وأهم ما يربط البلدين اقتصاديا هو حقل الغاز المشترك بينهما في مياه الخليج، وهذا بات عاملاً إضافياً ليجعل قطر لا تبتعد عن طهران حفاظاً على مصالحها في الحقل المشترك، خاصة أن إيران فتحت باب الاستثمار في هذا الحقل.

حيث مساحة هذا الحقل ٩٧٠٠ كيلومتر مربع، وتمتلك قطر ٦٠٠٠ كيلومتر مربع منه، وإيران تمتلك ٣٧٠٠ كيلومتر مربع منه.

من ناحية أخرى، فإن قطر تحاول تطوير العلاقات الاقتصادية مع إيران على مختلف الأصعدة، خاصة لجلب الاستثمارات الإيرانية وتغيير وجهة مستثمرين إيرانيين من أماكن أخرى في الخليج إلى الدوحة، كما أنها تبحث عن فرص للمستثمرين القطريين في إيران، وعلى هذا الصعيد وقع البلدان منذ العام ١٩٩١ اتفاقيات عدة في مجالات النقل الجوي والتعاون التقني والعلمي والثقافي والتعليمي وتفعيل المعطلة منها بعد قطع العلاقات بين السعودية والإمارات ومصر والبحرين مع الدوحة.

البلدان عضوان في منظمة الدول المصدرة للنفط وسياستهما النفطية في المنظمة تعكس العلاقات الودية بينهما، على سبيل المثال لا الحصر دعت قطر بعد إلغاء العقوبات النفطية على إيران إلى اجتماع في الدوحة لتثبيت إنتاج النفط والتزام الأعضاء بحصصهم الإنتاجية وهذا ما كانت طهران تصبو إليه وأدّت قطر دوراً دقيقاً في إقناع المنظمة بعودة حصة إيران إلى مستواها قبل العقوبات.

كما أن البلدين عضوان في منتدى الدول المصدرة للغاز وهو منتدى حكومي دولي تأسس عام ٢٠٠١ في طهران وباقتراح إيراني ودعم روسي، وتتكون هذه المنظمة من ١٢ دولة و٥ مراقبين.

ورغم التنافس القطري الإيراني في الحقل الغازي المشترك إلا أن التعاون بينهما في نادي الدول المصدرة للغاز يتم على أعلى المستويات والتنسيق.

ولا مجال هنا لذكر العلاقات الاقتصادية وتطورها بين الدول الخليجية الأخرى، ولكن جميع التقارير تشير إلى أنه بالرغم من تذبذب العلاقات السياسية والدبلوماسية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي من حين إلى آخر ما بين التوتر وما يشبه الانفراج وفق المتغيرات الدولية، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول مجلس التعاون حافظت على تقاربها.

التحديات الأمنية لدول الخليج العربية

يُنظر دائماً إلى تشكيل مجلس التعاون، على أنه جاء نتيجة الأحداث الأمنية التي حصلت في المنطقة، وخصوصاً الحرب العراقية – الإيرانية، التي وضعت الدول في موقف صعب، لمواجهة التحديات الخارجية، وجاء قيام هذا المجلس بهدف تأمين الحماية للدول الخليجية، ومنع

الاضطرابات أو محاولات الانقلاب على الأنظمة القائمة[٧].

يشكل الأمن بشقيه الداخلي والإقليمي الخليجي، متغيراً على درجة بالغة من الأهمية، في تحليل المسيرة التكاملية لبلدان الخليج، ورصد حصيلتها العامة، حيث إن مجلس التعاون نفسه تأسس في مناخ محموم، بالبحث عن استقرار المنطقة وصون أمن دولها[٨].

يبدو أن انكشاف حقول النفط وسهولة تعرضها للخطر، الذي أكدته الحرب العراقية – الإيرانية، وخطر الوجود العسكري السوفياتي في أفغانستان على مشارف الخليج[٩]، وهي الحقول التي يمكن اعتبارها مصدر الثروة الوحيد لأقطار الخليج في المرحلة الحالية، كما أنها المصدر الرئيس لتغذية الوطن العربي بحاجاته النفطية، ذلك كلّه، يؤدي إلى توافر دوافع قوية لدى أقطار المجلس لحماية هذه المصالح[١٠].

ففي ظل المتغيرات المتسارعة نحو الأطماع المستمرة في منطقة الخليج، ونتيجة الضعف العسكري والدفاعي للدول العربية الخليجية، هناك غير سبب يجعل هذه الدول مهتمة لإنشاء إطار تعاوني، يمكن من خلاله تحقيق بعضاً من القوة الاقتصادية، للعبور من خلالها إلى نسج علاقات متوازنة تحفظ أمنها، وتبعد عنها الأخطار المحدقة بها، وتجعلها قادرة على مواجهة التقلبات الإقليمية والدولية[١١].

كما أن الأحداث الإقليمية التي حصلت في منطقة الخليج، أثبتت أن الأسباب الأمنية شكلت دافعاً قوياً لإنشاء مجلس التعاون الخليجي، الذي صُبغ بطابع أمني، وظلّ مشدوداً إلى التحالفات الدولية كي يضمن استقرار الخليج وأمنه، ومقدراته النفطية، هذه الأسباب وتلك التحالفات لم تساعد على إضفاء طابع علمي وموضوعي على هذا الإطار التعاوني، الذي ظلّ بعيداً عن مستوى التفاعل التكاملي بين الدول الأعضاء، وافتقد إلى التنسيق والانسجام الفعال، لإحداث نتائج إيجابية على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إذن، لا يمكن الفصل بين قيام مجلس التعاون الخليجي والأوضاع الإقليمية في منطقة الخليج، فليس مصادفة أن يتم إنشاء المجلس بعد قيام الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩، وبعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، بما مكن من قيامه من دون وجود العراق، وبعد احتدام الصراع الدولي حول الخليج وفيه، ولا يمكن أيضاً الفصل بين قيامه وتطلع السعودية لتأديته دور أكبر على النطاق العربي[١٢].

هذا الدور الذي بدأت السعودية تسعى إليه، نتيجة تراجع الدور المصري في المنطقة بعد

---

(٧) Savio Rasquinha, Joseph Dominic, THE INTEGRATION OF THE GULF CO-OPERATION COUNCIL, (GCC): PROBLEMS AND PROSPECTS, VOLUME 1, A Thesis Submitted for the Degree of PhD at the University of St. Andrews, 1992.

(٨) محمد مالكي، قراءة نقدية في تجربة التجمعات الإقليمية العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٦٧، بيروت، لبنان، أيلول ٢٠٠٩، ص ١٨٢.

(٩) مسافة الطيران من طشقند أو من كابول إلى أية منطقة في الجزيرة العربية، لا تتجاوز ٤٠٠ – ٤٥٠ ميلاً، تحتاج إلى ٢٠ – ٢٥ دقيقة طيران بأي سلاح طيران عصري.

(١٠) فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون، مرجع سابق ذكره، ص ١٨١.

(١١) يؤال جوزنسكي، مجلس التعاون الخليجي كمنظمة أمنية إقليمية، معهد أبحاث الأمن القومي، نيسان ٢٠١٢، ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث (NSRC)، ٢٠ أيلول ٢٠١٢، (natourcenter.info).

(١٢) علي الدين هلال، وآخرون، العرب والعالم، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، تشرين الأول ١٩٨٨، ص ١٢٦.

معاهدة "كامب ديفيد"، وانتهاجها سياسة خاصة في الصراع العربي - الإسرائيلي، مختلفة عن الأطر العربية المشتركة، كما أن السعودية تتمتع بإمكانيات مالية هائلة، ولها رمزية دينية بحيث أنها تستطيع نسج علاقات دولية في غاية الأهمية، تعطيها دفعاً إضافياً وتسهل القيام بهذا الدور، ويمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تكرّس هذا الدور في مرحلة لاحقة، وتعمل على توطيده.

"لقد اهتمت الولايات المتحدة بشكل رئيسي بمنطقة الخليج العربي، بعد انسحاب القوات البريطانية نهاية العام ١٩٦٨، وخلال عقدي الستينيات والسبعينيات، عمدت الدبلوماسية الأمريكية إلى الاعتماد على حلفائها المحليين، خصوصاً إيران الشاه والعربية السعودية، في تعزيز مصالحها في المنطقة، عبر ما عُرف بمبدأ نيكسون، وبعيد الثورة الإيرانية التزمت الولايات المتحدة بحماية أقطار الخليج الستة، وعُرف هذا المبدأ بمبدأ كارتر، إلا أن التواجد العسكري لم يكن على الأرض، بل ظل في أعالي البحار، أو ما يسمى "فوق الأفق"، وكانت تلك الصيغة ملائمة لكلا الطرفين الأمريكي والخليجي.

زاد التواجد الأمريكي في مياه الخليج العربي خلال الحقبة الأخيرة من الحرب العراقية - الإيرانية، وخلال ستة أشهر من حرب الخليج الثانية، زاد حجم القوات الأمريكية، ودخلت تلك القوات الحرب ضد العراق، واعتمدت الولايات المتحدة مبدأ بوش، الذي يقوم على وجود عسكري مكثف للدفاع عن المنطقة"(١٣).

كما تنبع أهمية منطقة الخليج الاستراتيجية في سوق الطاقة العالمي، من ضخامة حجم احتياطاتها وإنتاجها من النفط والغاز الطبيعي، وكذلك من استمرار اعتماد الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للطاقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، في تلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة على منطقة الخليج، فضلاً عن تنامي اعتماد الاقتصادات الناشئة - وفي صدارتها الصين والهند - على المنطقة في تلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، وتضم منطقة الخليج ثماني دول منتجة للنفط، هي دول مجلس التعاون، إضافة إلى كل من العراق وإيران(١٤).

كانت هذه السياسة الأمريكية في منطقة استراتيجية على صعيد الطاقة، التي تشكل عصب الصناعة في الدول الرأسمالية، ولكن تلك السياسة كانت عبر التحكم من بعيد بقرارات المنطقة، إلى أن تحقق ما كانت تسعى إليه، واستطاعت إحكام السيطرة على هذه المنطقة، حيث قادت الظروف الدولية وبعض الأحداث الإقليمية، إلى التواجد المباشر في منطقة الخليج، عبر قواتها العسكرية، والسيطرة عن قرب على منابع النفط وصناعة القرار، داخل الدول العائمة على كنوز الطاقة، والمأخوذة دوماً بهواجسها الأمنية، التي تدفعها للبحث عن ملاذ يقيها رياح تهديد أنظمتها.

لقد برزت الأهمية المتنامية لمنطقة الخليج، في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة،

---

(١٣) صالح بن عبد الرحمن المانع، الخليج العربي: رؤى للمستقبل (ملف)، العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والطموح، المستقبل العربي، العدد ٢٦٨، بيروت، لبنان، حزيران ٢٠٠١، ص ١٦٤.

(١٤) عمر عبد العاطي، التوجه شرقاً: مكانة الخليج العربي في ميزان طاقة عالمي متغير، مؤتمر اتحاد دول الخليج العربية، آفاق المستقبل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومركز الخليج للأبحاث، القاهرة، ٢٧ شباط ٢٠١٤، ملحق مجلة السياسة الدولية (ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية)، العدد ١٩٦، القاهرة، مصر، نيسان ٢٠١٤، ص ١٤.

بشكل لم يسبق له مثيل في منتصف السبعينات، عندما احتلت المنطقة أهمية رئيسة بسبب بروزها كقوة متفوقة في اتجاه الطاقة العالمية، والحرب العربية – الإسرائيلية في العام ١٩٧٣، وحظر النفط، الذي فُرض على الولايات المتحدة لمساندتها البارزة لإسرائيل، الأمر الذي استدعى رداً من قبلها، تجلى في البيانات الأمريكية الرسمية بخصوص احتمال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري لاحتلال حقول النفط في المنطقة(١٥).

وهذا ما حصل بالفعل، تحت مظلة تحرير الكويت من الجيش العراقي، بعدما قرر الرئيس العراقي صدام حسين اجتياح الكويت في ٢ آب من العام ١٩٩٠، بهدف ضمها إلى العراق كمحافظة من محافظاته.

تختزن منطقة الخليج بداخلها أكثر من ثلثي احتياطي النفط العالمي، ما يجعلها في غاية الأهمية الاستراتيجية لأمريكا على الخصوص (والغرب عموماً)، وتتعامل أمريكا مع المنطقة بمنظور الاحتكار، وتدمج السياسة الأمريكية في المنطقة الخليجية بين النفط والأمن، وللإشارة إلى أهمية النفط الخليجي لأمريكا، فقد ذكر معهد البترول الأمريكي، أنها تستورد من دولة واحدة فقط مثل السعودية، أكثر من ٢ مليون برميل يومياً، وقد ترتفع هذه النسبة في السنوات المقبلة(١٦).

تظهر هذه المعطيات القديمة الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج للولايات المتحدة، فكيف والحال قد تغيرت؟ بعد حصول تغييرات إقليمية ودولية عززت من حضورها المباشر، خصوصاً، بعد حرب الخليج الثانية، حيث شكل تواجدها العسكري، نقطة تحول فائقة الأهمية، بحيث استطاعت أن تشبك علاقات مع دول مجلس التعاون، تضمنت العديد من المجالات، ساعدتها على إحكام السيطرة على هذه المنطقة الحيوية، الغنية بثرواتها النفطية، ما جعلها شريكة في الترتيبات الأمنية والعسكرية، وقادرة على التحكم في قرارات بعض الدول، والوقوف حائلاً أمام أي اختراق لنسج علاقات سوية بين دول مجلس التعاون وجيرانها، وخصوصاً إيران، كي تظل ممسكة بالأوضاع هناك، بسبب ما يشكله النفط من مادة حيوية لصناعتها، والحفاظ على استقرار الإمدادات لحلفائها.

النظام الأمني الخليجي

"أكثر التعريفات شيوعاً حول مفهوم الأمن الإقليمي، أن ذلك النوع من الأمن هو مفهوم ما بين الأمن الوطني والأمن العالمي، ويتمثل في مجموعة الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية بين مجموعة من الدول، تلتزم فيما بينها في المجال الأمني بمجموعة من الأحكام والمعايير، ويتطلب ذلك توافر حد أدنى من المصالح أو القيم المشتركة، التي تدفع الدولة القومية في ظل ظروف معينة، إلى التخلي عن مبدأ الاعتماد على الذات، في ظل عالم تسوده الفوضى.

ويقاس مدى تحقيق الأمن الإقليمي بمؤشرات حدة الصراعات الداخلية والخارجية، التي تشهدها وحدات الإقليم، وحجم الموارد

---

(١٥) James E. Akins, "Living With OPEC", (international Puplic Relations Annivers any 25 th,Celebrations, TOKYO, 19 October 1983).

نقلاً عن: نايف عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من التعاون إلى التكامل، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢٨)، بيروت، لبنان، شباط ١٩٩٦، ص ٥٥.

(١٦) رنا أبو ظهر الرفاعي، ومحمد قبيسي، أميركا... والشرق الأوسط الجديد، ط١، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص ١١٥.

التي يتم تخصيصها للشؤون الدفاعية، ومدى وجود تحالفات أمنية رسمية وإجراءات دفاعية، وبتطبيق تلك المؤشرات على بلدان الإقليم الخليجي، لوحظ أنها الأكثر إنفاقاً على التسلح في العالم، وهو ما يعكس حالة عدم الاستقرار في ذلك الإقليم، فضلاً عن ارتباط البلدان الستة باتفاقيات للتعاون العسكري مع الدول الكبرى، كضمان لتحصين أمنها"[١٧].

ظل النظام الإقليمي الخليجي منذ نشأته، يفتقر إلى وجود نظام أمن خليجي جماعي، يوفر آليات الأمن الجماعي، التي تعدّ القاعدة الأساسية لأي نظام إقليمي، ولقد أتاحت السنوات القليلة – التي عاش فيها النظام الإقليمي الخليجي مناخ الاسترخاء في العلاقات بين القوى الإقليمية الكبرى المتنافسة، من العام ١٩٧٥ إلى العام ١٩٧٨، وللمرة الأولى وربما الأخيرة – فرصة البحث المشترك بين الدول الثمانية أعضاء النظام (مجلس التعاون والعراق وإيران)، في مسألة عقد معاهدة للدفاع المشترك الجماعي، ووضع أسس للأمن الإقليمي الخليجي[١٨].

في الواقع، دشنت أقطار مجلس التعاون تعاونها الأمني الجماعي من خلال تأسيس مجلس التعاون نفسه في العام ١٩٨١، على الرغم من أنها حملته وظائف أخرى غير أمنية، لتدرأ عن نفسها الاصطدام المباشر مع القوتين الإقليميتين الرئيسيتين وهما إيران والعراق، ولكن الهدف كان واضحاً منذ البداية، لقد كان المطلوب قيام تكتل أمني – اقتصادي – سياسي، يوازن إيران والعراق، قادر على أن يحمي دوله من أية هيمنة لإحدى القوتين الإقليميتين، وقادر على أن ينأى أيضاً بدوله عن زجها في الصراع الظاهر والخفي بين تلك القوتين[١٩].

لعل الظروف التي واكبت احتلال الكويت، شكلت مظلة عربية مناسبة لإنشاء نظام أمني خليجي، بمشاركة مصر وسوريا، نظراً إلى إمكانيات هاتين الدولتين على الصعيد الإقليمي، وقد شكلت مشاركتهما في تحرير الكويت منفذاً، يمكّنهما من الدخول في نظام يحمي أمن الخليج، لكن هذا المشروع قد تعثرت ولادته، مع أنه كان يمكنه أن يقلل من التواجد الأجنبي في هذه المنطقة، ويستطيع أن يكوّن قوة عسكرية لها قدرات دفاعية، تعوّض النقص الهائل في العتاد والعدد على مستوى دول مجلس التعاون، وهذا النظام ذات الطابع العربي، كان يمكنه أن يؤسس لتعاون عربي مشترك على هذا الصعيد، لكن موانع عديدة أفشلت تمرير هذا المشروع، في طليعتها معارضة الولايات المتحدة، لما تعدّه عملاً عربياً يؤثر في علاقاتها المميزة مع الدول الخليجية العربية، كما أن من شأن ذلك أن يثير حساسية دول إقليمية خليجية مثل إيران والعراق، خصوصاً بعد البيان الصادر عن اجتماع دمشق، الذي ضم دول الخليج الست إضافة إلى سوريا ومصر.

لقد ظهرت جامعة الدول العربية أثناء اجتياح الكويت في العام ١٩٩٠، أنها عاجزة عن حل المشاكل العربية – العربية، وفشلت في إرساء

---

(١٧) أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي منذ عام ٢٠٠٣، دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، المستقبل العربي، العدد ٣٩٦، بيروت، لبنان، شباط ٢٠١٢، ص ٥٣–٥٤.

(١٨) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، شباط ٢٠٠٠، مرجع سابق ذكره، ص ٤٤٤.

(١٩) علي محمد فخرو، واقع ومستقبل العلاقات الخليجية – الخليجية، المستقبل العربي، العدد ٢٦٨، بيروت، لبنان، حزيران ٢٠٠١، ص ١٢٧.

نظام دفاعي مشترك، يمنع التدخل الخارجي في حلّ النزاعات بين بلد عربي وبلد عربي آخر، كما تبين أن دول مجلس التعاون تعاني مشاكل عديدة في نظامها الأمني، وتتصف بضعف بنيتها الأمنية والعسكرية، مقارنة مع جارتيها القويتين، العراق وإيران، ما دفعها إلى الاستعانة بالخارج، وتشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لم تنفع مشاركة بعض الدول العربية (مصر وسوريا)، من تخفيف فجاجة التدخل الخارجي من خارج أي منظومة عربية.

لقد أثرت أزمة احتلال الكويت في اقتصاديات بعض الدول، وأوقفت بعض المشاريع الاقتصادية، وعطلت تطور بعض النشاطات الصناعية، وانصرفت دول المجلس إلى لملمة أوضاعها، وإعادة صياغة خطط جديدة، تأخذ في الاعتبار الأوضاع الإقليمية المستجدة، وتواجد القوات الأجنبية في المنطقة، كما سعت إلى سد الثغرات الأمنية، عبر الاتفاق على مشروع نظام أمني خليجي، إلا أن هذا المشروع الجماعي، استبدل باتفاقيات ثنائية، ما أجّل قيام مثل هذا النظام إلى مراحل لاحقة، وأبقى باب التوتر مفتوحاً على المجهول، في ظل عدم الاستقرار الدائم للمنطقة.

قدّرت مؤسسة النقد العربي، أن غزو الكويت كلف العراق ٢٥٦ مليار دولار، وأبقت تلك الخسائر الصناعة والبنية التحتية المدنية في حالة عجز، طيلة مدة العقوبات الدولية، التي لم يكن لها موازٍ في تاريخ الأمم المتحدة[٢٠].

وعلى الرغم من التقارب الجغرافي بين دول الخليج الثمانية، ظلّت التوترات والأزمات، تتفاقم بشكل دائم، وأخذت هذه الخلافات أشكالاً متعددة، وبرزت في صيغ مختلفة، وكانت أحياناً محدودة وعابرة، وأحياناً أخرى عميقة وشاملة لكل دول الخليج، وفي مدة لاحقة أصبحت الخلافات خلافات حدودية وسياسية، وبقيت هذه الخلافات من دون معالجات جذرية ونهائية، ما أدى إلى تأزمها وتحولها إلى صراعات كبرى وحروب عنيفة ومكلفة، وكانت الحرب العراقية – الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، من أعنف الصراعات في التاريخ المعاصر لمنطقة الخليج، وجاءت هاتان الواقعتان المتتاليتان، لتؤكدا حقيقة مفادها، أن التوترات هي القاعدة السائدة في هذه المنطقة[٢١].

يتمثل الخلل الأمني في عدم قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها، واضطرارها إلى التحالف مع قوى أجنبية، وارتباطها بمعاهدات تجيز إقامة قواعد عسكرية، ووجود قوات أجنبية على أراضيها، وقد كان هذا هو الحال في أغلب الأعضاء في مجلس التعاون، أيام الحاجة البريطانية وبعد الاستقلال، وقد تكرس ذلك بعد حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١، وأصبح عاماً وشاملاً منذ غزو العراق في العام ٢٠٠٣، حيث شاركت تلك القواعد والقوات العسكرية الأجنبية في الحرب على العراق واحتلاله[٢٢].

وبعد أزمة الخليج وحدوث متغيرات عديدة في المنطقة، فإن أهم ملامح بيئة الأمن الإقليمي

---

(٢٠) Remarks by the Cuban delegate, Alarconde Quesda, during in the Security -Councilon February 13, 1991, quoted in Weller, Iraq and Kuwait, P. 27.

نقلاً عن: جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط، تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي، ترجمة: نبيل صبحي الطويل، ط١، دار النفائس للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ٢٠١١، ص ٣٩٥-٣٩٦.

(٢١) عبد الخالق عبد الله، التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، مصر، نيسان ١٩٩٨، ص ٢٤.

(٢٢) علي خليفة الكواري، رؤى واستراتيجيات دول مجلس التعاون من منظور الإصلاح: حالة قطر، المستقبل العربي، العدد ٣٩٣، بيروت، لبنان، تشرين الثاني ٢٠١١، ص ٧٥.

الخليجي بعد العام ٢٠٠٣، تتمثل في ثلاثة ملامح أساسية، أولها، التغيير في السياسات الدفاعية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، وأهمها تعزيز قوات درع الجزيرة. ثانيها، خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي بعد الغزو الأمريكي. ثالثها، تنامي دور إيران الإقليمي بعد العام ٢٠٠٣ في المنطقة(٢٣).

وفي ظل تلك المتغيرات، هناك ضرورة لصياغة منظومة أمنية خليجية، ترتكز على مشاركة جميع الأطراف، وعدم إقصاء أي طرف من أي نظام أمني خليجي مقترح، أو أية ترتيبات أمنية مقبلة، لأن علاقات الجغرافيا والجوار تفرض ذلك، وتساعد على تحقيق مصالح الجميع وأمنهم، وتؤسس مستقبلاً لقيام تعاون اقتصادي واجتماعي وسياسي، يفتح أمام منطقة الخليج آفاقاً جديدة، يمكن الانطلاق منها للإفادة من الإمكانيات المتاحة لتنمية دول هذه المنطقة، وتحقيق رفاهية شعوبها واستقرار مجتمعاتها، كما أن من شأن ذلك، أن يخفف من ارتباط دول مجلس التعاون الخارجية على الصعيد الأمني، ويخفف أيضاً من عقد المزيد من صفقات شراء الأسلحة، والتي ترسخت منذ فترة طويلة، وهي لم تتغير في الوقت الراهن، سوى بإدخال بعض التعديلات على المصادر الخارجية للأسلحة، من دون التمكن من بناء قاعدة دفاعية يمكنها حماية أمن تلك الدول، كما أنها لم تستطع أن تتحاور مع الدول الأخرى في الخليج، لإنشاء نظام أمني خليجي، يؤمن تلك الحماية بشكل أفضل ومستقر أكثر من الاعتماد على القوى الخارجية، التي تستغل التوترات والخلافات في المنطقة، لإبقاء سيطرتها عليها، وضمان مصالحها وأمنها.

لقد بدا واضحاً أنه كلما ازدادت الضغوط الغربية والأميركية تحديداً على إيران بسبب الملف النووي، ازدادت العلاقات الإيرانية – الخليجية توتراً، والأهم من ذلك يصبح ضرورياً البحث عن متطلبات بناء الثقة والحوار بين إيران ودول مجلس التعاون.

يعود سبب التوترات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران أساساً إلى اختلاف الرؤى بين الطرفين لأمن منطقة الخليج، ففي حين ترى إيران أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله الثماني المتشاطئة (دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى العراق وإيران) بما يعني رفض الوجود الأجنبي في تلك المنطقة، ويقصد بالأجنبي أي طرف خارج الدول الثماني، أما على صعيد آليات تحقيق هذا الأمن – وفقاً لتلك الرؤية – فتتمثل في عقد اتفاقيات ثنائية بين هذه الدول، ثم إبرام اتفاقيات عدم اعتداء مشتركة، وإبقاء آلية الحوار للتشاور بين تلك الدول، مع امتناع أي منها عن عقد اتفاقيات أمنية مع أطراف خارج الإقليم، وتتأسس تلك الرؤية على خبرة إيران تاريخياً في محيطها الإقليمي، خاصة خلال الحرب العراقية – الإيرانية، والتي ساند فيها بعض دول مجلس التعاون العراق ضد إيران.

والملاحظ في هذه الرؤية التي قدمت العديد من المقترحات أنها اختزلت العلاقات الإيرانية – الخليجية في الأمن الاستراتيجي، وأهم ملامحه التعاون الدفاعي، دون الحديث عن الأمن التعاوني، وأهم مقوماته بناء الثقة، كما أنها تجاهلت المشكلات العالقة بين دول مجلس التعاون وإيران، والتي تعد تسويتها متطلباً رئيسياً لأي صيغ تعاونية مستقبلية.

(٢٣) للمزيد من التفاصيل حول تلك الملامح، انظر: أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي منذ عام ٢٠٠٣، مرجع سابق ذكره، ص ٥٥-٥٦.

في مقابل الرؤية الإيرانية، انتهجت دول مجلس التعاون خيار التحالف مع القوى الكبرى، انطلاقاً من أمرين، الأول: تعد دول الخليج ضمن الدول الصغرى التي لا يمكنها الدفاع عن ذاتها، كونها دولاً نفطية يحيط بها جيران لديهم عناصر قوة أكثر تفوقاً، كماً ونوعاً، الأمر الآخر: الخبرة السلبية لبعض الدول الخليجية، ومنها الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، إلا أن ذلك لا يعني أن دول الخليج العربية ترفض المشاركة الإيرانية في أي ترتيبات أمنية مستقبلية في منطقة الخليج، لكن ذلك يتعين أن يكون ضمن حسابات بناء الثقة، وقد تعددت المقترحات الخليجية في هذا الشأن، ومنها الدعوة لتأسيس "منظمة الدول المطلة على الخليج للتعاون"، لتضم دول مجلس التعاون الخليجي الست إلى جانب إيران[٢٤]، إلا أن السياسات الإيرانية بنظر مجلس التعاون أوجدت مناخاً سلبياً لا يمكن في ظله القيام بأي تعاون مثمر لتأسيس نظام أمني في الخليج.

وفي خضم بحث تطوير العلاقات الخليجية – الإيرانية، لا يمكن التركيز على التوازن العسكري في منطقة الخليج، بين الدول المطلة عليه، وخصوصاً، التوازن بين دول مجلس التعاون وإيران، من أجل التوجه إلى إبرام صفقات شراء الأسلحة، وإنفاق الأموال الطائلة على نشاطات أمنية، وعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومحاولة القيام بجهد مكثف لتوسيع مجلس التعاون الخليجي، عبر محاولات ضم المغرب والأردن إلى هذا التجمع التي حصلت في مرحلة سابقة، لإحداث توازن بشري وأمني مع إيران، يعوّض النقص في هذين المجالين، ويضم بلدين يتشابهان مع هذه الدول في أنظمتها الملكية، وهذا حصل في ظل غليان المنطقة العربية، وحصول تغييرات دراماتيكية، قادت إلى تغيير وإسقاط بعض الأنظمة، وتهديد بعضها الآخر، إذ شعر الجميع من خلالها بالخطر الداهم.

بناءً على ما تقدم، وفي ظل التشنج البارز بين معظم الدول الخليجية وإيران، هل هناك استحالة لقيام تعاون مستقبلي بين الطرفين؟ أم أنه يمكن الاعتماد على العديد من الآليات التي يمكن أن تساعد في إعادة التواصل والحوار لبناء الثقة؟ وهل تشكل اتفاقات أبراهام للتطبيع بين إسرائيل وأربع دول عربية في عام ٢٠٢٠ (الإمارات والبحرين والسودان والمغرب)، عائقاً لتطوير العلاقات مع إيران؟

لقد أثبتت التجارب أن منطقة الخليج بما تختزنه من ثروات هائلة من مصادر الطاقة، التي تعتبر المصدر الرئيسي لنمو الاقتصاد العالمي، ظلت محط أنظار العالم، وساحة للتجاذب الدولي بين الدول الكبرى، وعجزت دول المنطقة عن التوصل إلى نظام أمني مستقل، يمكنها من الدفاع عن تلك المنطقة، ما ترك الباب واسعاً لإقامة علاقات خارجية لحفظ أمنها، وساعد على ذلك السياسات التي اعتمدتها الولايات المتحدة في تعميق الشرخ بين الدول الخليجية وإيران، واعتبار إيران العدو الرئيسي لتلك الدول، وقد فشلت إيران في تدعيم رؤيتها الأمنية لمنطقة الخليج، التي ترتكز على أن الأمن الخليجي تؤمنه الدول الخليجية، وأن الوجود الأجنبي والأمريكي تحديداً هو السبب في عدم استقرار المنطقة، كما أن إيران لم تستطع إقناع الدول الخليجية بأنها قادرة على تأمين المظلة الأمنية لحماية المنطقة، وأنها لا تطمع بالهيمنة على

(٢٤) أشرف محمد كشك، أمن الخليج في الرؤية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٦، القاهرة، مصر، نيسان ٢٠١٤، ص ٨٠ – ٨٤.

الدول، أو تأدية دور القيادة في الخليج، وأن دول المنطقة قادرة على إيجاد سبل للتواصل والحوار البناء، لتأمين مناخات الثقة التي ستساعد على البحث في الأمن الخليجي، ما يساهم في تنمية اقتصادات الدول، التي تشترك في العديد من المزايا، وأهمها التقارب الجغرافي والتشابه في مخزونات الطاقة والمصالح المشتركة على أكثر من صعيد.

فهل ستشهد الأيام القادمة مفاجآت كبيرة تساهم في بناء الثقة بين الدول الخليجية وإيران، وقيام تعاون بين تلك الدول، بالإضافة إلى العراق، بما يملك من إمكانات بشرية واقتصادية تضفي تنوعاً غنياً، في منطقة يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الشاملة، ما يقود إلى صياغة تحالفات متينة، تعطي أملاً لشعوب الدول في تحقيق الأمن والاستقرار وصناعة المستقبل الأفضل للأجيال الحالية والقادمة، بعد عقوداً طويلة من المعاناة والحروب التي دمرت الدول وبددت ثرواتها؟